

# خلال ندوة «ماذا يريد النقابيون؟» في مقر كتلة العمل الشعبي بالدائرة الخامسة البراك والطاحوس: لن نتراجع عن دعم مطالب الموظفين المشروعة والإضراب حق تكفله القوانين الدولية



مسلم البراك متحدًا خلال الندوة وبجانبه خالد الطاحوس وعبدالله المجرن ومحمد الهملان

لا تستطيع الحكومة في الوقت الحالي السيطرة على التجار والحد من ارتفاع الاسعار. في السياق نفسه، قال عضو مجلس ادارة نقابة المتبرول الوطنية عجيل العجمي ان عدم رؤية الحكومة لمستقبل العاملين ادى الى انفجار النقابات، مشيراً الى ان آخر خطوة وآخر العلاج هو الاضراب لاننا شعرنا بالظلم تجاه الرواتب والاجور، مضيفاً افضل استثمار هو الاستثمار البشري.

بدره، قال رئيس نقابة الخدمة المدنية انور الداوم: سيكون هناك اضراب عام لجميع المنظمات النقابية بعد انتهاء المهلة 3 شهور التي حددتها الحكومة. وأشار الداوم الى تفاوت الاجور في المؤسسات الحكومية فنلاحظ الموظف نفس المؤهل الدراسي ونفس الدرجة يتقاضى راتباً افضل من الموظف في المؤسسة الاخرى مستثلاً ابن العدالة في ذلك؟ وما الذي يقوم به الموظف زيادة عن الآخر؟ وفي السياق نفسه، قال الحامي الحميدي السبيعي ان النقابات هي التي تقود الشارع وتمثل جميع اطياف الشعب الكويتي وتستخدم شرعيتها من الدستور والمعاهدات الدولية، وأشار الى ان الحكومة تقوم اليوم بتهديد المضربين وهذا نوع من البلطجة، و اضاف الاستعانة بالمعسكريين نوع من التهديد والترهيب.

يومنا هذا لم نر شيئاً. وأضاف: لاسف الشديد هناك تفاوت في الاجور والمرتبات من مؤسسة لآخرى، لافتاً الى ان «الخدمة المدنية» اخفق في التعااطي مع زيادة الاسعار التي تشهدا البلاد. وأشار الطاحوس الى ان كتلة العمل الشعبي ستدافع ويقو عن الطبقة العاملة ولن تتخلى عنهم وستبني دراسة توحيد سلم الاجور والمرتبات في القطاع الحكومي.

من جانبه، قال ضافر الهملان رئيس لجنة انقاذ مدني الداخلية: يوم الأحد المقبل سوف نقوم بالاضراب نتيجة تخلي الحكومة عن الوعود فيما يخص المطالب التي سبق وتمت الموافقة على 14 مطلباً منها من اصل 34 طلباً. وأضاف: في عام 2006 صدر قانون مساواة المدنيين بالمعسكريين، حتى يومنا هذا لم يطبق هذا القانون. من ناحيته، قال فهاد العجمي عضو نقابة الجمارك: نحن في النقابة طالبنا منذ فترة طويلة باقرار كوادر الجمارك والعلاوات الا ان الحكومة لم تحرك ساكناً، مشيراً الى عدم احترام الحكومة لوعودها لموظفي الجمارك، و اضاف، انه في حال عدم موافقة الحكومة على مطالبنا سنعيد الاضراب مرة ثانية. من جانبه، قال مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت عوض شقير ان زيادة الاجور جزء من المطالب نتيجة للظروف المعيشية حيث

الشعب يملك القدرة بعد الله في الاطاحة برئيس الوزراء وهذا لن يتم الا بتعاوض الجهود. أكد النائب خالد الطاحوس ان الاضراب جاءت لعدة اسباب واهمها عدم احترام الحكومة لعمل الحركات النقابية وعدم تسجيل النقابات للعاملين في القطاع الحكومي. وأشار الطاحوس الى ان اصدار قرار بتشكيل لجنة لانزال الجيش والشرطة والحرس بدلا من العاملين في قطاعات الدولة التي تقوم بالاكتصامات ما هو الا قرار غير قانوني ويحمل في طياته احكاما عرفية، مشيراً الى وجود اتفاقية 87 و 98 التي صدقت عليها الحكومة واليوم يقوم مجلس الوزراء بتقويض جميع هذه الاتفاقيات.

وأكد الطاحوس ان الاضراب والاعتصامات حق مشروع، متسائلاً كيف تجتمع النقابات وتعلق اضرابها 3 شهور؟ هذا يوضح لنا ان النقابات رضيت براهب الحكومة. وأشار الى ان الاعتصامات والاضرابات سلاح ذو حدين، اما ان ينجح وتحقق جميع المطالب، واما ان يفشل وتنتهي المنظمة لعودتها لموظفي الجمارك، و اضاف، انه في حال عدم موافقة الاضراب مدروسا. وأضاف ان اللجنة الحالية في مجلس الامة في شهر ابريل كان احد الوزراء يمثل عن الحكومة في اللجنة قال عطونا 3 شهور وتقوم بتوحيد الاجور والمرتبات في القطاعات الحكومية، ولحد

## الحميدي السبيعي: النقابات هي التي تقود الشارع وتمثل جميع اطياف الشعب الكويتي

جسد النائب مسلم البراك مطالبته لوزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح بالاجابة عن اسئلته بشأن التحويلات الخارجية على ان تكون واضحة وغير متسورة، وغير ذلك فان موعدا في ساحة الازدادة يوم الاربعة بالكشف عن المستندات امام الشعب الكويتي. جاء ذلك خلال الندوة التي اقامتها لجنة كتلة العمل الشعبي في الدائرة الخامسة المنقح مساء امس الاول بعنوان «ماذا يريد النقابيون؟» وما مشروعية مطالبهم؛ والتي حضرها مجموعة من رؤساء النقابات والمؤسسات الحكومية. و اضاف البراك ان القرار الحكومي الفاشل الذي قام بتشكيل لجنة تضم الجيش والشرطة والحرس الوطني لسد النقص في أي اضراب او اعتصامات التي يطالب منتسبوها بحقوقهم المشروعة هدفه عسكرة جميع الادارات المدنية وهو ما يعد مخالفة للدستور في ظل الزمان الرمادي الذي باعت فيه الحكومة الدستور وكان صدامها في الطرف الآخر النواب القبيضة الذين اقسوا في ليل اظلم على حياة الدستور. واستطرد البراك: ان الحكومة تقوم بعبء ممارسات منها انتزاع سلاح قوي ومهم من يد الحركات النقابية وهو سلاح الاضراب، مشيراً الى ان الحركة النقابية البترولية قد حصلوا على حقوقهم كاملة عن طريق هذا السلاح وهو الاضراب. ودعا البراك للحركات النقابية الكويتية والاتحادات للوقوف بجانب اللجنة الذي اطلق عليها «لجنة الاقنات النقابية في وزارة الداخلية» في الاضراب المعلن في تاريخ 23 الجاري وايضا على كل مواطن ان يكون له دور في هذا اليوم لتحقيق المطالب لآخواننا العاملين في وزارة الداخلية، مطالبا بوزير الداخلية بفتح حوار مع هؤلاء العاملين في الداخلية للوصول الى تحقيق مطالبهم المشروعة ومعالجة جميع الاوضاع. وجدد البراك دعوة للحضور يوم الاربعة المقبل في ساحة الازدادة لمدة ساعة، مؤكدا انها ليست فزعة قبيلة ولا طائفية وانما فزعة للكويت، ومواجهة الفساد في الكويت، لافتا الى ان

# أكد أنه سيقدم بتعديل على قانون محاكمة الوزراء الملا: لجنة تحقيق لمتابعة الاستجواب وإقرار قوانين الفساد

متابعة جيدة لأبعاد القضية، موضحا ان محطة الاستجواب حلقة من ضمن سلسلة القضاء على الفساد. وتوقع الملا حصول من لا يستحق البراءة عليها لأن غسيل الأموال، والنائب العام لا يمتلك غير توجيه هذه التهمة ولذلك ارتأينا في كتلة العمل الوطني «تطويق الادعاءات المليونية بإجراءات تحد من تكرارها». وأكد الملا انه سيحضر اي اجتماع تقرره الكتل النيابية والنواب المستقلون بهدف الاطلاع على مسودة استجواب الادعاءات المليونية، وتأمل ان تكون المسألة بمستوى الطموح، مضيفاً «لن نقدم اي تعديل على مسودة الاستجواب حتى لا نكون سببا في تأخير موعد تقديمه، ولن نطالب بتأجيل الاستجواب فما بهما استجلاء الحقيقة لأنها مصلحة أمة».

المدعي حرية اللجوء الى المحاكم العادية إذا حفظت القضية في محكمة الوزراء. وأكد الملا في تصريح صحافي حضوره تجمع الاربعة الذي سيقام في ساحة الازدادة، ولكنه لن يتحدث إذ ان التجمع من المفترض ان يكون صوت من لا صوت له ونحن ككتاب كافة ووسائل الاعلام متاحة لنا، مستذكرا: «ساحضر التجمع وساكون من الداعمين له»، متمنيا ان يحذو النواب حذوه ويتركوا الكلام للقوى الشبابية والسياسية في قضية الادعاءات، وطالب الملا بتشكيل لجنة تحقيق لمتابعة الاستجواب وإقرار قوانين الفساد لعدم تكرار مثل هذا الأمر، فضلا عن تفويض نائب لفحص بيانات البنك المركزي. وقال الملا: ان القضية لن تنتهي برأس رئيس الوزراء إذ ان القضاء على الفساد لن يتحقق الا من خلال سن قوانين



صالح الملا

## قال إنه أول نائب كشف ذمته المالية في مجلس 2003 حماد: ضرورة تطبيق «الذمة المالية» بأثر رجعي

القانون ووضع مبرة باسم شقيقه وحصل على 3 ملايين دينار ولدينا الأدلة والوثائق كاملة. وبين ان هناك نائبا قبض في أثناء الغزو عندما كان البلد يمر في احلك الظروف، مبلغا بـ 500 ألف دينار بعد ان رفضت الحكومة منحها 10 ملايين دينار كان قد طلبها في البداية وقالت له نحن الآن في أزمة، مشيراً الى انه في المقابل تبرع المرحوم المرزوق بمبلغ 200 مليون دينار كدم للدولة في ذلك الحين «شوقوا الفارق في الوطنية»، مؤكدا انه سيبقى بالوثائق كل هذه التفاصيل في الجلسة الافتتاحية لسدور الاعتقاد المقبل.

توعد النائب سعدون حماد العتيبي بكشف تفاصيل جديدة تتعلق باستفادة الحكومة ودول خارجية وذلك في الجلسة الافتتاحية لدور الاعتقاد المقبل، مؤكدا ان بعض هؤلاء النواب من المخضمين وبعضهم شارك في أنشطة ساحة الازدادة. وقال حماد في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الامة امس «أحب ان ارد على الشائعات التي تحدثت عن احالتي الى النيابة العامة بان هذا الأمر غير صحيح ومن انار هذه الشائعة هو صاحب الموقع لانه هو المحال الى النيابة على خلفية هذه القضية ويريد التغطية على الموضوع من خلال الرج باسمي، مشددا على ان سعدون حماد هو أول نائب كشف ذمته المالية في المجلس

وأضاف: هذا النائب الذي اصبح عربا ورئيسا لاحدى الكتل النيابية، اخذ هبة من رئيس احدي الدول الخليجية التي تمتلك قناة فضائية كانت تنسب الكويت في كثير من الاحيان، وهذه الهبة هي عبارة عن ارض تقدر قيمتها بأكثر من مائة مليون دينار، بالإضافة الى مشاريع نفطية تفوق قيمتها المليون دينار، مستغريا كيف يسمح هذا العضو لنفسه بتلقي الدعم الخارجي وهو نفسه لم يدافع عن بلده عندما تعرض للسب من تلك القناة. وذكر حماد ان بعض النواب الذين خرجوا الى ساحة الازدادة واخذوا يتهمون زملاءهم بالرشاوى، احدهم هو اول من قبض بشكل رسمي عن طريق شيك صدر باسمه وعرض في احدي الجلسات، وحاول في البداية انكار الأمر بالقول ان الشيك صدر باسم المبررة ولكن الشيك كان واضحا باسمه، موضحا ان هذا النائب حاول الالتفاف على

تفرغ ولولوية ويجب ان يكون فيها نتائج مفرمة لانها تجاوزت كل الحدود والمستويات. وأضاف جوهر في تصريح صحافي في مجلس الامة امس ان هذا لا يعني الغاء دور وواجب اعضاء مجلس الامة في متابعة ملفات الفساد الاخرى مع اعطاء اولوية لتفرغ كامل في الفترة الحالية لهذا الموضوع. وحول مدى فاعلية اتخاذ اجراءات لحل قضية «الادعاءات المليونية»، يفتح لجنة تحقيق وانتداب احد البعث على الساحة وتقدير بالتالي الجبهة الوطنية التي تشكلت تلقائيا من عموم الشعب الكويتي في القضية. وفيما يخص تعليقه على دور الحكومة وتعاطيها مع قضية الادعاءات، قال نحن متى وثقنا بالحكومة في اي اجراء حتى نثق بها في قضية تحسين الذمة المالية لنواب مجلس الامة، وسمعتهم وسمعة المجلس؟ و اضاف في هذه القضية تضخمت الارصدة بشكل كبير وذلك كان من خلال الأشهر السبعة الماضية وكان لها امتداد منذ بداية عمر المجلس الحالي، فإذا كان هناك تحرك بنية صادقة من الحكومة كان يفترض ان يكون تحرك اكبر واسرع واكثر جديدا بدل ان ننتظر ان تكون هناك تسريبات صحافية.



سعدون حماد

## في حال سعت الحكومة لإجهاض استجواب الإيداعات جوهر: لجنة تحقيق وانتداب نواب للاطلاع على البيانات البنكية

واوضح انه لم يسمع بتعليق ترويج «عدم التعاون» من الآن وان هناك بعضا من «الهمز واللمن» سواء كانت من اوساط اعلامية او منتديات الكترونية، معتبرا ان ذلك خلط للاوراق ومحاولة لتغيير معالم الاستجواب. وزاد: مسألة طلب عدم التعاون تكون بعد الاستماع للمرافعة، وقال أخشى ان تكون بعض هذه الحركات لاجهاض الاستجواب وجعل القوى والكتل السياسية تواجه بعضها البعض على الساحة وتفقد بالتالي الجبهة الوطنية التي تشكلت تلقائيا من عموم الشعب الكويتي في القضية. وفيما يخص تعليقه على دور الحكومة وتعاطيها مع قضية الادعاءات، قال نحن متى وثقنا بالحكومة في اي اجراء حتى نثق بها في قضية تحسين الذمة المالية لنواب مجلس الامة، وسمعتهم وسمعة المجلس؟ و اضاف في هذه القضية تضخمت الارصدة بشكل كبير وذلك كان من خلال الأشهر السبعة الماضية وكان لها امتداد منذ بداية عمر المجلس الحالي، فإذا كان هناك تحرك بنية صادقة من الحكومة كان يفترض ان يكون تحرك اكبر واسرع واكثر جديدا بدل ان ننتظر ان تكون هناك تسريبات صحافية.

أكد النائب د. حسن جوهر تبنيه خيار فتح لجنة تحقيق ونسب النواب للاطلاع على البيانات البنكية على انها ذات جدوى واكثر فاعلية في حال سعي الحكومة لاجهاض استجواب الادعاءات المليونية. كما هو متوقع مشددا في الوقت ذاته على ان اعلان موقف عدم التعاون قبل مناقشة الاستجواب يؤدي الى ضعفه. وقال النائب د.حسن جوهر: يجب ان نقلع جذور الفساد من كل منطلقاته واشكاله ومستوياته لانها قضية مبدأ، وقضية الادعاءات المليونية لها وضع خاص ويجب ان يكون لها



د. حسن جوهر

## خلال الاجتماع التشاوري الثاني للجنة مساء أمس الأول

# دواوين «الثالثة»: هدفنا إيصال نواب قادرين على النهوض بالكويت



ثييل العون متحدًا للحضور في ندوة لجنة دواوين الثالثة

أكد منسق لجنة الدواوين في الدائرة الثالثة نبيل العون ان مجلس الامة عديدة من أهمها تشريع القوانين الفعالة والتي تحد من الفساد، وأشار العون في الاجتماع التشاوري الثاني للجنة دواوين الدائرة الثالثة والذي عقد امس الاول الى ان لجنة دواوين الدائرة الثالثة انفتحت على بعض الاهداف منها ضرورة ان تتوافر في اي نائب يمثل الدائرة بشكل خاص والكويت بشكل عام محاربة الفساد الإداري الذي يعم مؤسسات الدولة.

وأضاف: وايضا من ضمن الاهداف محاربة وفضح رؤوس الفساد الذين عطلوا التنمية في البلاد وساهموا في تفشي الرشوة والفضوض والظلم وسرقة المال العام وحمل هم أبناء الديرة والدائرة والاجيال القادمة ولا يحق وضع حلول وتشريع قوانين لحل المشاكل العالقة». وبين ان من ضمن اهداف لجنة دواوين الدائرة الثالثة هو ان تتوافر في النائب مسؤولية الدفع لعجلة التنمية وعدم التخصيم

وعدم استخدام اللادوات الدستورية التصفية الحسابات. وزاد: «ايجاد مصادر اقتصادية للدولة بديلة عن النفط وذلك لتأمين حياة كريمة للاجيال القادمة. التعاون مع أبناء الدائرة من وقع عليهم ظم وإعطائهم حقوقهم دون التعدي على حقوق الآخرين. الابتعاد عن الحزبية والقبلية والتعصب الطائفي أثناء ممارسة العمل النيابي في المجلس». واستطرد «عمل لقاء مع أبناء الدائرة كل ثلاثة اشهر لاطلاعهم على آخر التطورات والمستجدات واخذ منهم الملاحظات والاقتراحات التي تهم الديرة والدائرة في ضروري». وأوضح ان بعد الاجتماع التشاوري الاول لدواوين الدائرة الثالثة تم اختيار تسعة اعضاء لها وعمل ميثاق تنظيمي خاص للجنة ولا يحق لعضو اللجنة الترشح في الانتخابات المقبلة ولا يحق دعم مرشحين وسيطعي الحق لجميع الدواوين بالمشاركة في اختيار ثلاثة او اربعة مرشحين وفق معايير حسب ما يروه.

رشيد النعم

## معرض المنتجات العربية والدولية يهنيء الفائزين بالسحب على شاشات LCD

يسر معرض المنتجات العربية والدولية تهنئة الفائزين بالسحب الذي تم بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ على شاشات LCD والذي تم في معرض الكويت الدولي في أرض المعارض الدولية بمشرف - صالة ٤ وهما عايشة عبدالله حمد السلام - كويون رقم ٥٤، وفاطمة محمد شريف الشمري - كويون رقم ٢٢٤، وستستمر فعاليات المعرض حتى تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٢